الفتوى رقم (2000/2)

الموضوع : تسهيلات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

14 المحرم 1421هـ

19 أبريل 2000م

الاستفتاء :-

تقدمت الإدارة العامة لموارد النقد الأجنبي بهذا الاستفتاء للهيئة العليا للرقابة الشرعية ، مفيدة بأن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالكويت قد كتبت لهم بتاريخ 2000/1/23 م بأنها ستتيح فرصة أكبر للمصدرين السودانيين للمنافسة في الأسواق العربية ، وذلك لأن المؤسسة ستقدم ضماناً للمصدرين الذين يبيعون بتسهيلات للمستوردين . وأن المصدر السوداني يمكنه أن يستفيد من ضمان المؤسسة بمجرد قيامه بالتصدير وذلك عن طريق خصم ورقة الضمان التجارية لدى أي بنك تجارى .. بدلاً من أن يتربص بها حتى حلول أجل التسهيل مع المستورد .

والاستفتاء هو: هل يجوز خصم الأوراق التجارية من خلال ما ذكر أعلاه ؟ شاكرين حسن تعاونكم .

تداولت الهيئة العليا للرقابة الشرعية حول الموضوع بعد أن اطلعت على كتاب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و استدعت ممثل الإدارة العامة لموارد النقد الأجنبي واستمعت إلى شرح واف منه ، وخلصت إلى ما يلي :-

الفتوى :-

هذه المعاملة بهذه الصورة المطروحة المعززة بأقوال ممثل الإدارة العامة لموارد النقد الأجنبي تعتبر من قبيل خصم الأوراق التجارية ، وهو بيع الدين بأقل من قيمته وهو من ربا الديون المقطوع بحرمته ، فلا تجوز .

ولكن يجوز للمصدر السوداني أن يستفيد على نحو مشروع من ضمان المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فبدلاً عن بيع مستند الضمان بالخصم ، يقوم المصدر السوداني بتقديم ضمان المؤسسة للبنك التجاري من أجل أن يحصل بموجبه على التمويل الجديد الذي يحتاج إليه من البنك التجاري .. مرابحة أو مشاركة أو مضاربة ... الخ ..

إذا شرعت المؤسسات السودانية في مباشرة هذه المعاملات على هذا النحو يلزم إخطار الهيئة العليا بذلك لوضع الضوابط اللازمة لصحة المعاملات .

و الله ولى التوفيق

توقيع :

د . أحمد على عبد الله

الأمين العام للهيئة العليا للرقابة الشرعية

للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية

28 محرم 1421هـ - 4 مايو 2000م

ملحق رقم (1)

السيد / الأمين العام للهيئة العليا للرقابة الشرعية
للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية

تحية طيبة

الموضوع : تسهيلات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

بموجب خطاب المؤسسة العربية لخدمات الاستثمار بتاريخ 2000/1/23م و الخاص بإتاحة فرصة أكبر للمصدرين السودانيين للمنافسة في الأسواق العربية من خلال تمكنهم من منح تسهيلات ائتمانية للمستوردين في الخارج دون أن يضطر المصدر إلى انتظار المهلة التي منحها للمستورد إذ يستطيع المصدر بمجرد التصدير أن يحصل على التمويل عن طريق خصم الورقة التجارية أو الاعتماد لدى أحد المصارف مع تنازله عن حقه في التعويض لدى المؤسسة إلى المصرف ولكي نتمكن من الرد للمؤسسة نرجو كريم تفضلكم بمدنا بالرأي الشرعي في خصم الأوراق التجارية من خلال ما ذكر أعلاه .

شاكرين تعاونكم الصادق دائماً ..

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

توقيع **توقيع**

فتحي سيد عمر **محمد ربيع أحمد**

ع / الإدارة العامة لموارد النقد الأجنبي

إدارة النقد الأجنبي

ملحق رقم (2)

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- الكويت

سعادة الأخ الفاضل / د . صابر محمد حسن

المحترم

محافظ بنك السودان

جمهورية السودان

تحية طيبة

يسعدني وقد عاد وفد المؤسسة إلى الكويت أن أتقدم لكم بجزيل الشكر والتقدير على العناية التي لقيها الوفد وحسن الاستقبال و كرم الضيافة أثناء زيارته مؤخراً للخرطوم ، راجين لكم كل التوفيق في جهودكم لتطوير الجهاز المصرفي السوداني مع أطيب الأمنيات بكل الصحة والسعادة .

كما تعلمون فإن ضمان المؤسسة يتيح للمصدرين فرصاً أكبر للمنافسة في الأسواق العربية من خلال تمكينهم من منح تسهيلات ائتمانية للمستوردين دون أن يضطر المصدر إلى انتهاء المهلة التي منحها للمستورد ، إذ يستطيع المصدر بمجرد التصدير أن يحصل على التمويل عن طريق خصم الورقة التجارية أو الاعتماد لدى أحد المصارف مع تنازله عن حقه في التعويض لدى المؤسسة إلى المصرف .

و أثناء لقاءات الوفد مع المصدرين السودانيين تبين ما يلي :

1. تخوف المصدرين من عدم قبول المصارف السودانية منحهم التمويل مقابل الخصم المشار إليه مما سيضطرهم إلى اللجوء إلى المصارف الموجودة في الدول العربية التي تقبل خصم الأوراق المضمونة من المؤسسة .
2. ذكر المصدرون أن بنككم الموقر زاد مؤخراً فترة المهلة التي يستطيع المصدر السوداني منحها للمستورد من 45 يوما إلى 60 يوماً ، إلا أنهم يرون أن فترة الستين يوماً لا زالت غير كافية للمنافسة خاصة في ظل إقبال كثير من المصدرين العرب على منح مهلة تصل إلى 180 يوماً ، وقد أصبح التسهيل الائتماني أحد شروط المنافسة ، ويستغل بعض المستوردين قصر المدة الممنوحة من المصدر السوداني (ستين يوماً) ومن خلال قيامهم بالشراء من المصدرين السودانيين بسعر متدن ثم يقومون ببيع البضاعة السودانية بأجل ائتمان يصل إلى ستة شهور مع زيادة في السعر لا تقل عن 25% الأمر الذي يحرم المصدر السوداني و الاقتصاد الوطني من هذا الفرق .

ورغبة منا أن يستغل المصدر السوداني خدمات المؤسسة رأينا أن نضع وجهات نظر المصدرين بين أيديكم لاتخاذ ما ترونه مناسباً .

شاكرين تعاونكم الصادق دائماً ... وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

توقيع

مأمون إبراهيم حسن

المدير العام